



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق - الدورة الثانية

روما، 21 - 22 أبريل/نيسان 2005

إطار إدارة الأصول والخصوم

أولاً - الخلفية

- 1 - أوصت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق¹ بأن تجري إدارة الصندوق عام 2003 استعراضاً لسياسة الاستثمار فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بسلامة الاستثمارات، وإدارة الأصول والخصوم، ورفع التقارير إلى المجلس التنفيذي، بهدف جعلها متماشية مع المعايير والمبادئ المستخدمة في مؤسسات الإقراض الإنمائية الأخرى. وقامت إدارة الصندوق بالاستعراض بعد تقسيم العمل إلى المجالات الثلاثة التي حددها مجلس المحافظين، وعرضت ذلك على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2003.
- 2 - وحل الاستعراض المذكور نظام الصندوق الحالي وطور إطاراً ليستخدمه الصندوق في إدارة الأصول والخصوم. وفي ديسمبر/كانون الأول 2003 أقر المجلس التنفيذي هذا الإطار باعتباره وسيلة لإدارة التعرض للمخاطر المالية بصورة فعالة. وجرى رفع تقرير عن تنفيذ هذه التدابير إلى الندوة التدارسية غير الرسمية التي عقدها المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران عام 2004.
- 3 - وبناء على التحليل التقني، كان من بين التدابير الأربعة التي اقترحتها استعراض إدارة الأصول والخصوم التوسع في تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في الصندوق. وبهذه الطريقة، سيتمكن الصندوق من أن يزيد مستوى الموارد المتاحة للالتزامات القروض والمنح الجديدة. إلا أنه بالنظر إلى أنه تم اعتماد قرار التجديد السادس بالفعل بأشكال محددة لاستخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً، فقد أوصى الاستعراض المذكور بالنظر في الاقتراح خلال مفاوضات التجديد السابع.

¹ (الوثيقة GC 26/L.4): تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (2004-2006).

ثانياً - إطار إدارة الأصول والخصوم

ألف - مقدمة

4 - يعمل الصندوق، في سعيه لتحقيق رؤيته الشاملة المتمثلة في تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، على زيادة الموارد المتاحة للدول الأعضاء المقترضة بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامته المالية.

5 - وتتبع السلامة المالية لمنظمة ما في قائمة موازنتها عبر قيمة أصولها وخصومها، وحقوق المساهمة فيها. وتتعرض كل المؤسسات المالية، بما في ذلك الصندوق، لسلسلة من المخاطر المالية في قوائم موازنتها. وتتصب إدارة الأصول والخصوم على تحديد، وتفهم، وإدارة تلك المخاطر مع الحفاظ على الأهداف المالية للمؤسسة.

6 - ووفر استعراض إدارة الأصول والخصوم لعام 2003 نظرة عامة للإدارة الشاملة لتلك الأصول والخصوم في الصندوق ولمدى التعرض للمخاطر، وأوصى، عند الاقتضاء، باستراتيجيات بديلة لإدارة أكثر كفاءة للأصول والخصوم في قائمة موازنة الصندوق بغية تحقيق أهداف الصندوق المالية المتمثلة في الحفاظ على رأسماله واستخلاص عائد من حافظة استثماراته، مع خفض تقلب العائدات وتقليل المخاطر المالية إلى أقصى حد ممكن.

باء - تنفيذ الإطار

7 - كان التدبير الأول الذي دعا إليه استعراض إدارة الأصول والخصوم هو إنشاء قسم مستقل لهذه الإدارة تابع لأمين الخزانة للتركيز على إدارة الأصول والخصوم، والمخاطر المرتبطة بهما. وقد أنشئ هذا القسم الجديد اعتباراً من يناير/كانون الثاني عام 2004، وهو يتيح للصندوق عبر وظائفه أن يتخذ قرارات بشأن إدارة الأصول والخصوم تتميز بقلّة التشتت، وسعة الإطلاع، وحسن التنسيق، وشدة الدقة. وكجزء من الوظائف الأساسية لهذا القسم فإنه يتولى تحليل ورصد المخاطر المالية المرتبطة بالتحويلات في الأسعار السوقية، ومعدلات الفائدة، والمخاطر الائتمانية، ووضع السيولة في الصندوق، ويسهم في إعداد وتنفيذ سياسات وإجراءات مالية جديدة.

8 - ومع إنشاء قسم إدارة الأصول والخصوم، فقد تم نقل النموذج المالي الحالي للصندوق إلى القسم الجديد. ونتيجة لذلك فقد قرر القسم توسيع إمكانيات النموذج عام 2004 من خلال تعزيز اتساقه مع المنظور المالي الواسع لإدارة الأصول والخصوم، الذي يتم في إطاره تقييم المخاطر والسياسات المالية بناء على أثرها المنتظر طويل الأمد على قائمة الموازنة المقبلة للمؤسسة، وكذلك قائمة عائداتها، إلى جانب الموارد المتاحة لالتزامات القروض والمنح الجديدة.

9 - وأوصى الاستعراض كتدبير ثان، بأن يستعرض الصندوق عمليات التعرض لمخاطر العملات دون تغطية التي يقوم بها بعض مدراء الاستثمار، ولو أنه خلص إلى أن السياسات الكلية لإدارة العملات التي يعتمدها الصندوق هي سياسات سليمة. ونتيجة لهذا التدبير فقد عدّلت خطوط الصندوق التوجيهية للاستثمار بحلول 30 يونيو/حزيران عام 2004 بغية تصفية احتمالات التعرض لمخاطر العملات دون تغطية.

10 - وكتدبير ثالث، أشار استعراض إدارة الأصول والخصوم إلى أن بالمستطاع التقليل بشكل أكبر من المخاطر السوقية لحافضة الاستثمارات عبر تخصيص جزء من هذه الحافضة حتى حلول موعد الاستحقاق. وفي عام 2004، وبعد أن قام قسم إدارة الأصول والخصوم بتحليل الأثر المالي لنهج الاحتفاظ بالأوراق المالية حتى حلول أجل الاستحقاق، قرر تخصيص مبلغ 400 مليون دولار أمريكي لحافضة خاصة بالأوراق المحفوظة حتى الاستحقاق على أن يكون الأجل الأقصى هو خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد سلسلة من تحليلات قسم إدارة الأصول والخصوم للأثر على المخاطر والعوائد المنتظرة لحافضة الاستثمارات، تقرر تصفية حافضة الأسهم بأكملها وجزء من حافضة السندات الحكومية واستثمار حصيلة التصفية في حافضة للأوراق المحفوظة حتى الاستحقاق خلال الفصل الأول من عام 2005. وسيؤدي قرار إنهاء الاستثمار في الأسهم، إلى جانب تنفيذ حافضة الأوراق المالية المحفوظة حتى الاستحقاق، إلى التقليل بصورة أكبر من تعرض الحافضة للمخاطر السوقية.

11 - كما لاحظ استعراض إدارة الأصول والخصوم أن احتمالات تعرض الصندوق لمخاطر الهيكل الزمني بالمعنى التقليدي هي احتمالات ضئيلة، وأنه محصن بشكل جيد من التعرض لمخاطر الائتمان من زاوية حافضة الاستثمارات، وحافضة القروض، ومساهمات الأعضاء.

12 - وفيما يتعلق بمخاطر السيولة، أبرز استعراض إدارة الأصول والخصوم أن احتمالات تعرض الصندوق لها ضئيلة للغاية بفضل السيولة العالية لحافضة استثماراته. كما أن مستوى الأصول السائلة للصندوق يتسم بالارتفاع بالنسبة إلى برنامجه الإقراضي ومستوى العمليات السنوية لصرف القروض، وذلك بالمقارنة مع المؤسسات المالية الأخرى. وأدى استعراض السيولة في عام 2003، بالطبع إلى تحليل لإدارة الموارد المالية في الصندوق ولتعريفها للموارد المتاحة لعقد الالتزامات، على النحو الموصوف في الجزء التالي. وكتدبير رابع، فقد اقترح الاستعراض استراتيجية بديلة للنهوض باستخدام أصول الصندوق، وزيادة الأموال المتاحة للبلدان الأعضاء المقترضة في الوقت ذاته.

ثالثاً - إدارة الموارد المالية

وتعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات

13 - تمثل أسلوب الصندوق على الدوام في ضمان الدعم المالي الكامل المسبق عند الموافقة على قروض ومنح جديدة، وذلك في صيغة نقدية، واستثمارات، وسندات إذنية. وجرى إتباع هذا النهج المتحفظ أو 'السكوني' على الرغم من أن أكثر من 90% من المبالغ المعتمدة هذه (أي جزء القروض) كانت تتطلب عدة سنوات لصرفها، وبمقدور الصندوق، أثناء هذه الفترة، الاعتماد على ورود تدفقات موارد جديدة من القروض العائدة، وعائد الاستثمارات، ومساهمات تجديد الموارد.

14 - وأتاحت سلطة الالتزام بالموارد مقدماً، المستخدمة منذ عام 2001، بعض الانحراف عن هذا الأسلوب، وإن بقدر محدود. ويقوم مفهوم هذه السلطة على أساس التدفق المقبل للموارد وقدرة المنظمة على تلبية متطلبات الصرف وقت استحقاقها. ويمكن، بموجب السلطة المذكورة، الالتزام بالموارد مقدماً في حال استقرار هذه الموارد وإمكانية التنبؤ بها. وبمقتضى قرار التجديد السادس للموارد فإن بمقدور المجلس التنفيذي الموافقة على سلطة للالتزام بالموارد مقدماً ضمن حد أقصى يعادل حجم التدفقات العائدة للقروض على مدى ثلاث سنوات.

15 - ويعتبر النهج المتحفظ المتمثل في توفير الدعم المالي المسبق سمة معنادة لمؤسسة يافعة نسبياً بحاجة إلى إرساء قاعدة مالية متينة. ومن هذه الزاوية فقد كان هذا النهج مفيداً جداً للصندوق. إذ جرى الاحتفاظ بالمبالغ المخصصة في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي لدعم القروض والمنح الجديدة في استثمارات إلى حين حلول موعد صرفها. وهكذا فقد استطاع الصندوق أن يبني حافظة استثمارات² على مدى السنوات توفر دخلاً استثمارياً كبيراً.

16 - وتعتبر مخاطر السيولة التي تواجه الصندوق ضئيلة للغاية بحيث يمكن القول بأنها تعرقل تنفيذ هدف زيادة الموارد المتاحة للدول الأعضاء المقترضة بصورة كفوءة مع الحفاظ على السلامة المالية للمؤسسة. وفي الواقع يمكن أن تزداد مستويات الإقراض، مع البقاء في الوقت ذاته ضمن حدود مستويات السيولة الحسيفة، وذلك بتغيير تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات.

17 - وفي الوقت الراهن فإن الأصول المدرجة في الموارد المتاحة لعقد الالتزامات تقتصر على النقدية، والسندات الإذنية³. وفي حال تعديل التعريف ليشمل القروض المطلوبة وكذلك وثائق المساهمات القائمة للدول الأعضاء (التي تعتبر في الواقع مقادير مطلوبة مقابل وثائق المساهمات المودعة) فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز مستوى الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، ومن ثم فإنه سيتيح للصندوق زيادة مستوى إقراضه. ومن الناحية العملية فإن أثر زيادة مستوى الموارد المتاحة، وبالتالي زيادة صرف القروض، سيؤدي إلى إعادة تخصيص الأصول من حافظة الاستثمارات إلى حافظة القروض المستحقة. ويبدو هذا مناسباً حيث أن مهمة الصندوق هي الحد من الفقر عبر توفير الموارد للبلدان الأعضاء المقترضة، لا استثمار الأصول في الأسواق المالية.

18 - ومن المنظور المحاسبي، فإن شرح ذلك ببساطة يعني إدراج مبالغ القروض المطلوبة ووثائق مساهمات الأعضاء المطلوبة كجزء من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. ويظهر ذلك في الجدول التالي الذي يقارن قائمة الموازنة المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2004 مع التعريف الراهن والمقترح للموارد المتاحة لعقد الالتزامات.

² حسب القوائم المالية المراجعة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 (الوثيقة 37 EB 2005/84/R)، انظر أيضاً تقرير حافظة استثمارات الصندوق للعام 2004 (EB 2005/84/R.32).

³ وثيقة محاضر جلسات الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس التنفيذي (1988)، الفقرة 15(ب)(i) "السياسة التي تُتبع في تحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات".

مقارنة قائمة الموازنة في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2004 مع التعريف الراهن
والمقترح للموارد المتاحة لعقد الالتزامات^أ
(بملايين الدولارات الأمريكية)

قائمة الموازنة		كشف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات	
التعريف	التعريف	التعريف	التعريف
المقترح	الراهن	المقترح	الراهن
الأصول:	الأصول بعملات قابلة للتحويل الحر	2 722	2 722
النقدية والاستثمارات	النقدية والاستثمارات	268	268
(صافي) السندات الإذنية ^ب	(صافي) السندات الإذنية ^ب	258	-
(صافي) المساهمات المطلوبة ^ج	(صافي) المساهمات المطلوبة ^ج	154	154
(صافي) القروض المستحقة ^د	(صافي) القروض المستحقة ^د	3 799	919
مجموع الأصول	مجموع الأصول	7 203	4 321
الخصوم:	الخصوم منها:	-	-
المبالغ المستحقة والخصوم	المبالغ المستحقة والخصوم والمبلغ المرحل	264	268
المنح غير المصروفة	من اعتماد تمويل تجهيز البرامج	36	2 918
	القروض والمنح غير المصروفة		
	(بما في ذلك القروض والمنح نافذة المفعول		
	وغير المصروفة، والموقعة وغير النافذة بعد،		
	وكذلك غير الموقعة)		
المساهمات	المساهمات	4 668	
الإيرادات المحتفظ بها والملتزم بها	الإيرادات المحتفظ بها والملتزم بها	2 140	
بالكامل	بالكامل		
الاحتياطي العام	الاحتياطي العام	95	95
مجموع الخصوم، والمساهمات، والإيرادات المحتفظ بها	صافي الموارد	7 203	(137)
	سلطة الالتزام بالموارد مقدما التي أقرها		137
	المجلس التنفيذي		
	الحد الأقصى لسلطة الالتزام بالموارد مقدما ^{هـ}		653
	المقدار غير المستخدم من سلطة الالتزام		
	بالموارد مقدما		516

أ المصدر: القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004: الذيل باء (الصندوق وحده) لقائمة الموازنة، الذيل دال لقائمة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات للصندوق وحده، والمذكورة 14.

ب سندات إذنية بقيمة 352 804 000 دولار أمريكي ناقصاً مخصصات قدرها 83 152 000 دولار أمريكي (وإضافة إلى ذلك، وفي الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، تُخصم السندات الإذنية في العملات غير القابلة للتحويل بقيمة 1 399 000 دولار أمريكي).

ج مساهمات مطلوبة بقيمة 351 569 000 دولار أمريكي ناقصاً مخصصات قدرها 93 140 000 دولار أمريكي.

د قروض مستحقة بقيمة 4 153 208 000 دولار أمريكي ناقصاً الاعتمادات المترتبة لخصائر استهلاك القروض وقدرها 114 060 000 دولار أمريكي ولمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بقيمة 240 112 000 دولار أمريكي.

هـ يشمل ذلك هنا خمس سنوات من تدفقات القروض العائدة (2005-2009)، التي تم تعريفها بصورة متحفظة على أنها تمثل 95 في المائة من أصل القروض وفوائدها في كل سنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن التدفقات العائدة على مدى خمس سنوات تستبعد التدفقات العائدة المفقودة المتوقعة لأصل القروض وفوائدها نتيجة مبادرة ديون البلدان الفقيرة، وذلك في الحدود التي لا تكون فيها مساهمات مبادرة الديون في الصندوق كافية لتغطية مثل تلك التدفقات المفقودة.

و ثلاث سنوات (2005-2007) من التدفقات العائدة المتوقعة لأصل القروض وفوائدها.

19 - وكما يتضح من الجدول السابق، فإن إدراج وثائق المساهمات المطلوبة للدول الأعضاء والقروض المستحقة كجزء من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات سيؤدي إلى زيادة صافي الموارد المتاحة للالتزامات الجديدة. وتجدر الإشارة إلى أن بالمستطاع الوصول إلى النتيجة ذاتها في حال زيادة المستوى الجائز لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً. غير أن هذه السلطة تعني ضمناً أن المؤسسة تكتسب القدرة على الوصول إلى موارد لا تمتلكها، وهذا القول غير صحيح من الزاوية المالية لأن القروض المطلوبة (أي القروض المستحقة) تشكل أضخم أصل من الأصول في قائمة موازنة الصندوق. فعوضاً عن مواصلة تطبيق سلطة الالتزام بالموارد مقدماً فإن من السليم مالياً الاكتفاء بالإقرار بالأصول التي يمتلكها الصندوق بالفعل في سجلاته وإدراجها، بعد خصم المخصصات بداعي الحيلة، ضمن الموارد المتاحة لعقد الالتزامات.

20 - وكما سبقت الإشارة، فإن القروض المطلوبة ووثائق المساهمات المطلوبة للدول الأعضاء لم تكن تدرج كجزء من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات حتى الوقت الراهن لأن الصندوق قد اعتمد على الدوام نهجاً متحفظاً للغاية إزاء إدارة الموارد. غير أن هناك الآن، وبعد 28 سنة من العمليات، تاريخاً يمكن أن تُرسي عليه التوقعات المالية. وفي الواقع فإن أسلوب استبعاد القروض المطلوبة ووثائق المساهمات المطلوبة للدول الأعضاء بشكل كامل من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات يوحي بأن الدول الأعضاء لن تقي بالتزاماتها، إلا أن السجل التاريخي يشير إلى أنه كان هناك عدد ضئيل للغاية من المقترضين المتأخرين عن السداد، كما أن نسبة القروض التي تحتاج إلى إنشاء مخصصات وصلت، وفقاً للقوائم المالية المراجعة في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2004، إلى 2.7% فقط من مجموع القروض المستحقة.

21 - وبالطبع فإن تغيير تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات يمكن أن يولد عنصراً من عناصر المخاطر، وهو ما ينطبق أيضاً على تدبير زيادة الحد الأقصى لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً. ومن زاوية إدارة السيولة، وبالنظر إلى أن فترات استحقاق قروض الصندوق طويلة للغاية، فإن النهج المعتدل يتمثل في حصر تدفقات القروض العائدة بفترة محدودة، لنقل خمس سنوات، في تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات والشروع في استخدام تدريجي وحصيف مالياً للموارد المتاحة الناجمة. ثانياً وكما قد أظهر التحليل المالي لاستعراض إدارة الأصول والخصوم والتحليلات اللاحقة للنموذج المالي الموسع⁴ لتلك الإدارة فإن بمقدور الصندوق، عبر إدراج تدفقات القروض العائدة على مدى خمس سنوات كجزء من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، أن يظل ضمن حدود مقبولة للمخاطر حتى مع مستوى السيولة المنخفض الناتج. ومرفق بهذه الوثيقة تصور مالي يوضح الاستخدام التدريجي للموارد المتاحة الناجمة عن التعريف المقترح للموارد المتاحة لعقد الالتزامات.

22 - وفي الختام، وبالنظر إلى تزايد الطلب على دعم جهود الحد من الفقر الريفي، فإن الوقت مناسب لإعادة النظر في نهج الصندوق الحالي المتعلق بسلطة إدارة الموارد مقدماً. وعلى الصندوق أن يدرس ما إذا كان عليه أن ينتقل إلى استعمال أسلوب متسم بقسط أكبر من "الدينامية" في إدارة الموارد المالية على غرار ما فعلته المؤسسات المالية الدولية

⁴ سيرفق نفس التصور بوثيقة "معالم الطريق" (الوثيقة REPL.VII/2/R.2).



الأخرى.⁵ ويعني ذلك اعتماد نهج إدارة الأصول والخصوم الذي تتم فيه معايرة العمليات لضمان توافر سيولة كافية لتلبية متطلبات الصرف عندما تدعو الحاجة فعلاً للأموال. ومن الواضح أن بالمستطاع تنفيذ هذا النهج في سياق إطار سليم لإدارة الأصول والخصوم يشتمل على تدابير متأصلة للتدقيق والضبط، ورصد منتظم، وفسحة واسعة للتصحيح في حال حدوث تطورات غير متوقعة.

⁵ مثل صندوق التنمية الآسيوي التابع لمصرف التنمية الآسيوي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق العمليات الخاصة التابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

تصور فترة التجديد السابع للموارد:

**التجديد السابع للموارد بما قيمته 800 مليون دولار أمريكي
الزيادة في برنامج العمل بنسبة 10% سنويا**

(1) افتراضات التصور:

- التجديد السابع للموارد بما قيمته 800 مليون دولار أمريكي.
- برنامج العمل البالغ 550 مليون دولار أمريكي في عام 2006 بزيادة نسبتها 10% سنويا في فترة التجديد السابع للموارد.
- منح بنسبة 10% من برنامج العمل.
- تحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات استنادا إلى إطار إدارة الأصول والخصوم، بما في ذلك وثائق المساهمات المطلوبة من الدول الأعضاء، وتدفقات عائدة من القروض على مدى خمس سنوات كجزء من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في إطار هذا التصور. وتعرف التدفقات العائدة من القروض المدرجة في هذا التصور بصورة متحفظة على أنها تمثل نسبة 95% من الأصول والفوائد السنوية، مخصوما منها التدفقات العائدة المتوقعة من الأصول والفوائد المفقودة الناجمة عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الحدود التي لا تكون فيها مساهمات في مبادرة الديون في الصندوق كافية لتغطية مثل تلك التدفقات المفقودة.
- سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة البالغ 1.5498 في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 والحفاظ عليه في المستقبل.

(2) نتائج التصور:

يبين الجدول أدناه المستويات والزيادات السنوية لبرنامج العمل، بافتراض حدوث زيادة سنوية بنسبة 10% خلال فترة التجديد السابع للموارد 2007-2009، والتي يصل في ظلها برنامج العمل إلى مستوى 732 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
برنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	500	550	605	666	732
النسبة المئوية للزيادة السنوية في برنامج العمل		10%	10%	10%	10%

سوف يحقق هذا التصور استخداماً بنسبة 59% من التدفقات العائدة مستقبلاً من القروض على مدى خمس سنوات، أي ما يعادل تدفقات 3.1 سنة، لعقد الالتزامات خلال فترة التجديد السابع للموارد. وتكشف التوقعات عن مستوى مقبول من السيولة في فترة التجديد السابع لموارد الصندوق. وتستند التوقعات بشأن السيولة الطويلة الأجل إلى عدد من الافتراضات المتعلقة بفترة تجديد الموارد المقبلة، بما في ذلك مستويات برنامج العمل وتجديد الموارد.

مرفق

التجديد السابع للموارد 2009-2007	التجديد السادس للموارد 2006-2004	
800	560	المستوى الكلي المستهدف لتجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)
267	187	المتوسط السنوي لمستوى تجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)
668	513	المتوسط السنوي لبرنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)
%59	%46 ⁽¹⁾	الاستخدام السنوي الأقصى للتدفقات العائدة من القروض مستقبلاً على مدى خمس سنوات كنسبة مئوية
2 349	2 484	أدنى مستوى للسيولة خلال الفترة (بملايين الدولارات الأمريكية)

(1) استناداً إلى الحد الأقصى الحالي لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً.

(3) معلومات إضافية عن التصور استناداً إلى الاتجاهات الممكنة في فترة التجديد الثامن للموارد:

3(أ) نتائج تصور فترة التجديد الثامن للموارد بافتراض استمرار زيادة سنوية بنسبة 10% في برنامج العمل خلال تلك الفترة

يبين الجدول أدناه المستويات والزيادات السنوية لبرنامج العمل بافتراض استمرار الزيادة بنسبة 10% أيضاً خلال فترة التجديد الثامن للموارد 2010-2012 ليصل في ظلها برنامج العمل إلى مستوى 974 مليون دولار أمريكي في عام 2012.

السنة	2010	2011	2012
برنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	805	886	974
النسبة المئوية للزيادة السنوية في برنامج العمل	%10	%10	%10

يمكن تنفيذ هذا البرنامج في فترة التجديد الثامن من خلال تجديد للموارد بما قيمته 1 100 مليون دولار أمريكي. وسوف يستخدم هذا التصور التدفقات العائدة من القروض بالكامل على مدى خمس سنوات لعقد الالتزامات. وتشير التوقعات كذلك إلى أن فترة التجديد الثامن للموارد ستشهد مستوى مقبولاً من السيولة، وأن مستوى السيولة في العديد من فترات تجديد الموارد اللاحقة سينخفض ولكنه سيكون محتملاً بافتراض الحفاظ على مستويات تجديد الموارد وبرنامج العمل بالقيم الحقيقية.

التجديد الثامن للموارد 2012-2010	
1 100	المستوى الكلي المستهدف لتجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)
367	المتوسط السنوي لمستوى تجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)
888	المتوسط السنوي لبرنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)
%100	الاستخدام السنوي الأقصى للتدفقات العائدة من القروض مستقبلاً على مدى خمس سنوات كنسبة مئوية
2 352	أدنى مستوى للسيولة خلال الفترة (بملايين الدولارات الأمريكية)



مرفق

3(ب) نتائج التصور بالنسبة لفترة التجديد الثامن للموارد بافتراض حدوث زيادة سنوية بنسبة 8% في برنامج العمل خلال فترة التجديد الثامن للموارد

يبين الجدول أدناه المستويات والزيادات السنوية لبرنامج العمل بافتراض تحقيق زيادة سنوية بنسبة 8% خلال فترة التجديد الثامن للموارد 2010-2012 ليصل في ظلها برنامج العمل إلى مستوى 922 مليون دولار أمريكي في عام 2012.

السنة	2010	2011	2012
برنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	791	854	922
النسبة المئوية للزيادة السنوية في برنامج العمل	%8	%8	%8

يمكن تنفيذ هذا البرنامج في فترة التجديد الثامن للموارد إذا افترضنا أن مستوى هذا التجديد هو 1 000 مليون دولار أمريكي. وسوف يستخدم هذا التصور التدفقات العائدة من القروض بالكامل على مدى خمس سنوات لعقد الالتزامات. ونظراً لتوقعات السيولة المقبولة خلال فترة التجديد الثامن للموارد وتشير إلى أن مستوى السيولة في العديد من فترات تجديد الموارد اللاحقة سينخفض ولكنه سيكون محتملاً بافتراض الحفاظ على مستويات تجديد الموارد وبرنامج العمل بالقيم الحقيقية.

التجديد الثامن للموارد 2010-2012	
1 000	المستوى الكلي المستهدف لتجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)
333	المتوسط السنوي لمستوى تجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)
856	المتوسط السنوي لبرنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)
%100	الاستخدام السنوي الأقصى للتدفقات العائدة من القروض مستقبلاً على مدى خمس سنوات كنسبة مئوية
2 306	أدنى مستوى للسيولة خلال الفترة (بملايين الدولارات الأمريكية)